عندما تتحول الدقائق إلى خسائر اقتصادية بالملايين

عدم احترام المواعيد.. نزيف اقتصادي واجتماعي صامت ينهك رأس المال والإنتاجية الوطنية

○ إعداد: محمد الساعي

لم يعد الوقت في الاقتصاد الحديث مجرد مقياس زمني، بل موردا مهما من الموارد الاقتصادية. وبالتالي أصبح الوقت يُعامل كعنصر إنتاج أساسي، وأحد أبرز محددات القيمة والتنافسية والكلفة المباشرة.

وما يزيد من قيمة هذا المورد الاقتصادي هو أنه لا يمكن تخزينه أو استعادته أو تعويضه، وهو ما يجعله أشبه بمواد الخام النادرة. ففي الوقت الذي يمكن تعويض المعدات التالفة بأخرى جديدة، او الخسارة المالية بإيرادات بديلة، فإن الوقت يبقى موردا لا يستعاد. وهذا ما يحوله الى قيمة اقتصادية وليس مجرد فترة زمنية. وبالتالي قد تعني دقائق من التأخير تغيير أو تأجيل قرار استثماري، أو تعطيل مشروع، أو خسارة صفقة.

وهذا ما يرتبط بظهور مصطلح اقتصاد الانتظار، وهو الوقت الذي يقضيه المراجعون أو الموظفون أو العملاء أو الموردون في انتظار شخص أو قرار أو خدمة أو حتى معلومة، قبل أن يتمكنوا من مواصلة عملهم.

ورغم أن هذا الوقت لا يظهر دائماً كبند مستقل في القوائم المالية، فإنه يمثل كلفة اقتصادية حقيقية. لذلك يفترض ان يسجل عامل الوقت ضمن الكلفة المباشرة في الحسابات الاقتصادية للشخص وللمؤسسة وللاقتصاد الكلي.

وهو ما يطرح تساؤلات مهمة لا نعطيها في الغالب حقها من الاهتمام: ما الذي تمثله الدقيقة المهدرة للاقتصاد وللإنتاجية؟ وما انعكاسات عدم احترام الوقت على الاقتصاد وعلى المجتمع.

في الاقتصاد الحديث.. الوقت أصل اقتصادي ومورد إنتاجي غير قابل للتعويض

غياب الانضباط الزمني يكلف بعض الدول 5% من ناتجها المحلي.. والاقتصاد العالمي1.5 تريليون دولار سنويا

كلفة اقتصادية

في الاقتصاد، يرتبط الوقت مباشرة برأس المال البشري. والسبب ببساطة أن الفرد لا يبيع مهاراته فقط، بل يبيع جزءاً من وقته. وبالتالي كلما ارتفعت مهارة الفرد وخبرته، كلما ارتفعت القيمة الاقتصادية لكل ساعة من وقته.

كما أن تأخير خمس دقائق قد تبدو فترة قصيرة ليست بالمهمة، ولكن في علم الاقتصاد، لا تكمن المشكلة في هذه الدقائق، بل تكرارها واتساع تأثيرها على الآخرين وخاصة إذا ما تحولت الى ثقافة مجتمعية، يجعلها أعراضا لمرض مؤسسي بسبب التأثير التراكمي الخفي.

بحسبة بسيطة، تأخر موظف واحد 5 دقائق يومياً، يعني هدر20 ساعة عمل سنويا. فماذا عن تأخر 100 موظف في مؤسسة واحدة؟ وخاصة إذا ما عدنا الى علم الإنتاجية الذي يشير إلى ان الموظف يحتاج إلى وقت للدخول في حالة التركيز العميق (Flow). أضف الى ذلك، قاعدة ما يعرف بتأثير كرة الثلج في شبكات الأعمال والخدمات المتصلة. فالخمس دقائق قد تمثل انطلاقة لحرق جدول عمل كامل.

وهنا تؤكد الدراسات الاقتصادية أن كلفة عدم احترام الوقت لا تنعكس سلبا على بند مالي واحد، لكنها تتوزع بين ساعات عمل مهدرة وإنتاجية مؤجلة، وموارد معطلة، وقد يصل الامر إلى تكاليف إضافية للتعويض عن التأخير. وتتضاعف المشكلة في المجتمعات التي لا تعطي الوقت تلك الأهمية الاقتصادية البالغة، وكلما اتسع نطاق التأخير او عدم الاهتمام بالوقت، كلما انتقلت كلفته من الفرد إلى المؤسسة إلى المجتمع ثم الى الاقتصاد الكلي.

وفي علم الاقتصاد، خسارة ساعة من الوقت لا تعني فقدان 60 دقيقة فحسب، بل فقدان ما كان يمكن إنتاجه أو تحقيقه خلال هذه الساعة. وخسارة ساعة واحدة قد تعني:

- خسارة مباشرة في الإنتاج خلال تلك الفترة.
- دفع أجور مقابل وقت غير منتج.
- خسارة الدخل المرتبط بذلك الإنتاج المهدر.
- خسارة الفرصة أو العملاء أو الصفقات أو القرارات المهمة.
- انخفاض إنتاجية الموظفين.
- زيادة العمل الإضافي بسبب تأخر مشروع أو تراكم المهام نتيجة التأخير.
- تعطيل الموارد والمعدات والفرق التي تبقى في الانتظار.
- ارتفاع تكاليف التنسيق والمتابعة نتيجة التأخير المتكرر وما يتطلبه من مواصلة الاتصالات والاجتماعات ورسائل المتابعة وتسريع الإنجاز.
- خسارة تراكمية متسلسلة، وخاصة أن هدر الوقت من قبل شخص واحد قد يؤدي إلى تأخير فريق كامل، ثم مشروع أو خدمة بأكملها.

كلفة الإنتاجية الوطنية

تتضاعف المشكلة عندما يتحول عدم احترام الوقت والمواعيد من مجرد سلوك فردي إلى ظاهرة لدى الكثيرين، وهو ما يحولها إلى عائق اقتصادي مباشر يستنزف الناتج المحلي الإجمالي ويضعف الإنتاجية الوطنية.

لذلك تشير العديد من الدراسات الاقتصادية التي تقيس أثر الهدر الزمني في الاقتصادات النامية إلى أن غياب الانضباط الزمني قد يكلف بعض الدول ما يتراوح بين 2 % و5 % من ناتجها المحلي الإجمالي سنويًا. هذه النسب لو استُغلت، لكانت كفيلة بتمويل مشاريع تنموية ضخمة من دون الحاجة الى الاقتراض أو فرض رسوم إضافية.

وفي هذا يشير تقرير البنك الدولي حول هدر الوقت في المؤسسات التعليمية والصحية، إلى أن هذا الهدر الزمني لا يعطل جودة المخرجات فحسب، بل يمثل تشويهًا للموازنات العامة وخاصة في الدول النامية والناشئة، ويؤدي إلى ضياع أجزاء ضخمة من الميزانيات الحكومية، وخسارة خفية تُقدر بمليارات الدولارات من الناتج المحلي.

فيما تؤكد دراسة لشركة الأبحاث البريطانية Proudfoot Consulting بعنوان «الإنتاجية العالمية وأسباب ضياع الوقت في البيئات المؤسسية»، حيث خلصت الى ان غياب الانضباط الزمني والمواعيد العشوائية أحد أهم ثلاثة أسباب لهبوط الإنتاجية، وأن الهدر الناتج عن عدم احترام المواعيد والانتظار غير المنتج يكلف الاقتصاد العالمي ما يقرب من ربع إنتاجية العمل الفعالة، وهو ما يعادل خسارة تزيد على 1.5 تريليون دولار سنويًا على مستوى المخرجات الاقتصادية العالمية غير المحققة.

ووفقاً لتقرير «حالة بيئة العمل العالمية الصادر عن مؤسسة «غالوب» للأبحاث في واشنطن، فإن الهدر الزمني الصامت للموظفين يكلف الاقتصاد العالمي خسائر إنتاجية فادحة تُقدر بنحو8.9 تريليون دولار سنوياً، وهو ما يعادل9% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وبالتالي فإن قوة الاقتصاد تقاس بكفاءة إدارة الموارد، وهدر الوقت الذي يعتبر كما اسلفنا من الموارد التي لا تستعاد، يجعل الإنتاجية الوطنية تدفع ثمنًا باهظًا وخاصة في:

- هدر «ساعات العمل الفعلي».
- تراكم الدقائق يتحول إلى ساعات عمل مهدرة ومفقودة تؤثر على الانتاجية.
- خلل في سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية.
- تعطيل الأعمال بين المؤسسات وارتفاع كلفة ممارسة الأعمال، حيث ان عدم التزام الأطراف بالمواعيد يرفع التكاليف التشغيلية للشركات بشكل غير مباشر نتيجة اضطرارها الى إعادة الجدولة او التعرض لشروط جزائية. كما أن تأخر جهة واحدة قد يؤدي إلى تعطيل شركات أو مؤسسات أخرى. فالتأخر في إصدار ترخيص، أو الموافقة على معاملة، أو تسليم شحنة قد يوقف سلسلة كاملة من الأنشطة الاقتصادية.
- التأثير سلبا على جهود جذب الاستثمار الأجنبي، لأن رأس المال يبحث عن بيئات عمل منضبطة قابلة للتنبؤ. كما ان المستثمر الأجنبي يحسب كلفة مشروعه بناءً على جداول زمنية دقيقة. لذلك فإن الاقتصادات التي تتميز بإنجاز أسرع وكفاءة أعلى، تكون أكثر قدرة على جذب الاستثمار والتنافس عالمياً.
- استنزاف البنية التحتية والموارد. حيث إن عدم احترام المواعيد وتنسيقها يسهم في خلق «ذروة عشوائية» وضغط هائل على البنية التحتية. وابسط مثال على ذلك أن عدم انضباط مواعيد النقل أو المراجعات الرسمية يكدس البشر والسيارات في أوقات متزامنة، ما يسبب اختناقات مرورية خانقة.

وبالتالي لا يمكن احتساب الكلفة بناء على ساعة واحدة مهدرة، ولا يمكن اعتبار التأخير مجرد مشكلة تنظيمية أو سلوكية، بل يتحول إلى كلفة اقتصادية مباشرة وغير مباشرة تتحملها الشركات والموظفون والعملاء والاقتصاد ككل.

وأبسط أمثلة على ذلك، أن تأخر عقد اجتماع مهم مدة ساعة بسبب تأثر مسؤول مثلا ، يعني أن الموظفين المشاركين في الاجتماع يواصلون تقاضي أجورهم، رغم توقف انتاجيتهم. واذا انتظر عشرة موظفين مدة ساعة، فإن هذا يعني أن الشركة خسرت10 ساعات عمل من دون انتاج وليس ساعة واحدة فقط. فضلا عما قد يؤدي ذلك الى تأخير في القرارات وارتفاع تكاليف المشروعات في بعض القطاعات التي يعتبر الوقت عاملا حاسما مثل البناء. وقد يؤدي هدر الوقت الى اضطراب في سلسلة كاملة من العمليات، فضلا عن أن أكبر أثر للتأخير هو الفرصة التي لم تعد متاحة. وبالتالي تترتب كلفة إضافية للبحث عن فرص بديلة.

بناء على ما سبق، ليس بالمستغرب ان تؤكد الدراسات أن الدول والمؤسسات الأكثر التزاماً بالمواعيد تكون أكثر إنتاجية. فالعلاقة هنا ليست مجرد علاقة طردية عابرة، بل هي علاقة سببية وتكاملية.

وفي الاقتصاد والإدارة الحديثة، هناك ترابط وثيق بين «ثقافة الوقت» والمؤشرات الاقتصادية العالية. لذلك على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي في الخارطة الاقتصادية العالمية، نجد أن الدول الأعلى إنتاجية والأنضج اقتصاديًا كاليابان وسنغافورة، تمتلك ثقافة تقديس الوقت. وهي تتمتع بثقة المستثمرين وتنافسية عالمية.

كما ان المؤسسات التي تتبنى انضباطاً صارماً في الوقت، تتفوق في الإنتاجية. وهو ما يؤكد أن احترام الوقت ليس مجرد «قيمة أخلاقية»، بل هو أداة لخفض التكاليف غير المنظورة.

كلفة اجتماعية

لا يقتصر تأثير هدر الوقت على الجانب الاقتصادي، فالكلفة الاجتماعية لعدم احترام المواعيد تتجاوز ذلك بكثير. وفي كثير من الحالات، تنتقل كلفة عدم اهتمام شخص بالوقت إلى الآخرين في صورة وقت ضائع وانتظار وتوتر، وبالتالي انخفاض في الثقة وكفاءة التعاملات. ومع تكرار الظاهرة على نطاق واسع، يتحول التأخير من سلوك فردي إلى كلفة اجتماعية واقتصادية يتحملها المجتمع بأكمله. وعندما يتحول «عدم احترام المواعيد» من سلوك فردي إلى ظاهرة مجتمعية، فإن الأمر لن يقتصر عن كونه يعكس مشكلة شخصية او عدم احترام، وانما يتحول إلى نزيف اقتصادي واجتماعي صامت ينهك رأس المال الاجتماعي والدولة ككل. لذلك في علم اجتماع الاقتصاد، يعتبر الوقت شبكة متصلة، إذا تعطلت حلقة واحدة أثر ذلك على بقية الحلقات. وبالتالي يمكن القول ان أبرز الانعكاسات الاجتماعية للوقت لعدم احترام الوقت:

- تآكل «رأس المال الاجتماعي» الذي يعتمد على الثقة والاعتمادية المتبادلة. وعندما لا تحترم الأوقات، يقل منسوب الثقة بين الأفراد أنفسهم، وبين الأفراد والمؤسسات. وهذا ما يرفع حتى من كلفة المعاملات، لأن الأفراد غالبا ما يعمدون الى اتخاذ إجراءات احترازية لضمان إتمام أبسط المعاملات، ما يستهلك طاقة نفسية وزمنية كان يمكن استغلالها في الإنتاج.
- انخفاض الكفاءة التراكمية للمجتمع. وهو ما يعرف بتأثير الدومينو في التعطيل. وينطبق هنا المثال الذي أشرنا اليه بتأخر موظف واحد عن الاجتماع، وما يسفر عنه من تأخر الاجتماع وتعطيل الانتاجية وتأخر صدور قرار أو توقيع معاملة. وهذا التعطيل المتسلسل يخفض الكفاءة الإنتاجية الإجمالية للمجتمع مقارنة بالمجتمعات التي تُدار بدقة الساعة.
- تكريس ثقافة الارتجال بدل التخطيط. لأن عدم احترام الوقت يقتل التخطيط الاستراتيجي على المستويين الفردي والمؤسسي، وبالتالي تتحول إدارة الحياة اليومية والأعمال إلى إدارة ارتجال، وهو ما يؤدي إلى مخرجات ضعيفة الجودة.
- الضغط النفسي وتراجع جودة الحياة، لأن الانتظار غير المبرر، أو الاستهتار بالمواعيد من قبل الاخرين يرفع مستويات التوتر المزمن والقلق في المجتمع. ويقود الى تراجع الرضا العام والشعور بالفوضى.
- تعميق الفجوة الطبقية. فالوقت من أكثر الموارد المتاحة للجميع بشكل عادل ومتساو، ولكن المشكلة أن الكلفة الاجتماعية لعدم احترام الوقت تقع بشكل أقسى على الفئات الأكثر احتياجًا مثل العمال والموظفين البسيطين والمراجعين الذين يمثل الوقت بالنسبة إليهم دخلا وانتاجية محاسبين عليها. وبالتالي قد يضطر بعض الأشخاص إلى تحمل كلفة التأخير أكثر من غيرهم.

فضلا عن ان التأخير وعدم الاهتمام بالمواعيد يقدم رسالة ضمنية من المتأخر بأن «وقتي وراحتي أثمن من وقتكم». وهذا السلوك يضعف الانتماء المؤسسي، ويخلق بيئة من الاستياء المكتوم والحنق بين الأفراد. وبنفس الوقت يعاقب المنضبط على انضباطه باضطراره الى الانتظار.

وليس من المبالغة بمكان اعتبار أن عدم احترام الموعد يمثل استغلالا غير عادل لمورد يخص شخصًا آخر من دون وجه حق، وعندما يصبح هذا الاستغلال جماعيًا، يتباطأ نمو المجتمع ككل.

كما أن عدم احترام المواعيد يمثل نوعاً من نقل كلفة الوقت من الشخص المتأخر إلى الآخرين.

جفاف نهر الدانوب يهدد اقتصاد وتجارة أوروبا

أكد تقرير نشرته (سي إن إن) أن انخفاض منسوب نهر الدانوب لم يعد مجرد ظاهرة بيئية موسمية، بل تحول إلى أزمة اقتصادية متشعبة تضرب واحداً من أهم الشرايين التجارية والطاقة في أوروبا.

وقال التقرير: انه مع استمرار موجات الحر والجفاف التي اجتاحت القارة خلال الصيف، سجّل النهر مستويات تاريخية متدنية في صربيا وكرواتيا، كاشفاً عن سفن غارقة منذ الحرب العالمية الثانية ومئات الكيلومترات المربعة من الجزر الرملية، في مشهد يعكس حجم الضغوط التي يفرضها تغيّر المناخ على الاقتصاد الأوروبي.

ويمتد نهر الدانوب لمسافة تقارب 2850 كيلومتراً، عابراً عشر دول أوروبية قبل أن يصب في البحر الأسود، ويُعد ثاني أطول أنهار أوروبا بعد الفولغا، كما يمثل ممراً حيوياً لنقل الوقود والحبوب والمواد الخام والسلع الصناعية، فضلاً عن دوره في توليد الكهرباء ودعم السياحة والثروة السمكية والزراعة.

وكان أول المتضررين من الجفاف قطاع النقل النهري، إذ أجبر انخفاض منسوب المياه البوارج وناقلات الوقود على الإبحار بحمولة لا تتجاوز 30% إلى 40% من طاقتها الاستيعابية لتجنب الجنوح في المناطق الضحلة.

وفي صربيا، أعلنت وزيرة الطاقة دوبرافكا ديدوفيتش هاندانوفيتش أن واردات الوقود خلال يوليو تراجعت إلى 25% فقط من المستوى المستهدف، نتيجة القيود المفروضة على الملاحة في الدانوب، وهو ما يهدد بتعطيل إمدادات الطاقة ورفع تكاليف النقل في دول تعتمد بصورة كبيرة على النهر.

كما أظهرت بيانات الملاحة ظهور مئات الكيلومترات المربعة من الجزر الرملية، فيما اضطرت البوارج إلى الرسو في المقاطع الأكثر عمقاً من النهر، ما تسبب في تباطؤ حركة التجارة وارتفاع تكاليف الشحن.

ويحذّر خبراء النقل بحسب وكالة رويترز من أن استمرار انخفاض المياه قد يدفع الشركات إلى التحول نحو النقل البري أو السكك الحديدية، وهي خيارات أكثر كلفة وأقل كفاءة لنقل البضائع الثقيل.

ولم تتوقف التداعيات عند قطاع النقل، بل امتدت إلى قطاع الطاقة، إذ تراجع إنتاج محطة «دير داب 1»، أكبر محطة للطاقة الكهرومائية في صربيا، إلى نحو ثلث متوسط إنتاجها اليومي.

وتبلغ القدرة المركبة للمحطة 1140 ميغاواطاً، وتدار بشكل مشترك بين صربيا ورومانيا، إلّا أن انخفاض تدفقات المياه دفع إنتاجها إلى نحو 5000 ميغاواط/ساعة يومياً فقط، وهو أدنى مستوى تشهده خلال شهري مايو ويونيو منذ افتتاحها عام 1970.

كما أثّر انخفاض منسوب الدانوب في محطات الفحم بمنطقة كوستولاتس، إذ تسبب نقص المياه المستخدمة في أنظمة التبريد في تراجع الإنتاج، ما يزيد الضغوط على شبكة الكهرباء في ظل ارتفاع الطلب بسبب موجات الحر.

وتتوقع السلطات الصربية أن تنخفض تدفقات النهر مطلع أغسطس إلى نحو 1500 متر مكعب في الثانية، وهو ما يقترب من الحد البيولوجي الأدنى اللازم للحفاظ على النظام البيئي للنهر.

ويربط خبراء البيئة بحسب وكالة «أ ف ب» هذا التراجع غير المسبوق بارتفاع درجات الحرارة وتراجع معدلات الأمطار نتيجة تغير المناخ.

في المقابل، بدأت دول الاتحاد الأوروبي تنفيذ مشروعات طويلة الأجل لإعادة تأهيل النظام البيئي للدانوب وزيادة قدرته على مقاومة آثار تغيّر المناخ.

ومن أبرز هذه المبادرات مشروع «DAN-UBE REST»، الذي يجمع شركاء من النمسا وسلوفاكيا لإعادة تأهيل ضفاف النهر والجزر النهرية والأراضي الرطبة، وتحسين التنوع البيولوجي واستعادة الديناميكية الطبيعية لمجرى النهر.

كما يتكامل المشروع مع مبادرة «DAN-UBE 4all» الأوروبية، التي تطور حلولاً مبتكرة لاستعادة الأنظمة البيئية النهرية، إلى جانب برنامج «Open Rivers» الهادف إلى تحسين الترابط بين مجرى النهر والسهول الفيضية وتعزيز موائل الأسماك وتقليل تراكم الرواسب.

وتكشف أزمة الدانوب أن تغيّر المناخ لم يعد قضية بيئية فحسب، بل أصبح عاملاً اقتصادياً مؤثراً في أمن الطاقة والتجارة وسلاسل الإمداد الأوروبية. ومع استمرار موجات الحر وتزايد فترات الجفاف، تبدو أوروبا أمام تحدٍ طويل الأمد يتمثل في التكيف مع واقع مناخيٍ جديد، يتطلب استثمارات أكبر في البنية التحتية المائية، وتحديث شبكات النقل والطاقة، وتعزيز التعاون العابر للحدود لحماية أحد أهم الشرايين الاقتصادية في القارة.